

أثر الهجرة غير القانونية على الأمن الديموغرافي والخصوبة السكانية في ليبيا

عمر احمد خليفة

كلية التربية، جامعة سرت

البريد الإلكتروني: O.khalifa@su.wdu.ly

ملخص البحث:

تعتبر ظاهرة الهجرة ظاهرة عالمية، ولقد زادت وتطورت بعد تطور وسائل الاتصالات والمواصلات، وبذلك أخذت الهجرة منحى آخر خطير، صار يؤثر على البلد المستقبل قبل البلد المرسل، وجاءت هذه الدراسة لرصد أثر الهجرة غير القانونية على الأمن الديموغرافي الليبي والخصوبة السكانية، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات والإحصاءات المتعلقة بموضوع الدراسة، وهدفت إلى معرفة مخاطر الهجرة غير القانونية على الأمن الديموغرافي الليبي، والتعرف على واقع الهجرة غير القانونية في ليبيا، كذلك التعرف على مهددات الأمن الديموغرافي الليبي وأثرها على الخصوبة السكانية في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، إن الهجرة غير القانونية هي من أكبر المهددات للأمن الديموغرافي الليبي كذلك إن للهجرة غير القانونية الآثار والمهددات التي تعصف بالمجتمع الليبي وتؤثر على مسيرة حياته، منها: الصحية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، كما بينت الدراسة أن غياب السياسات والخطط التي تسعى لإعمار المناطق الجنوبية وحماية سكانها من التهجير ونقص الخدمات التي ساهمت بشكل كبير في ازدياد موجات الهجرات غير القانونية العابر للحدود وخاصة الجنوبية، مما أثر على تلك المناطق سلباً.

الكلمات المفتاحية: الأثر - الهجرة غير القانونية - الأمن الديموغرافي - الخصوبة.

Research Summary:

The phenomenon of migration is a global phenomenon, and it has increased and developed after the development of means of communication and transportation, and thus migration has taken another dangerous turn, affecting the receiving country before the sending country. By reviewing the literature, studies and statistics related to the subject of the study, it aimed to know the dangers of illegal immigration on the Libyan demographic security, and to identify the reality of illegal immigration in Libya as well as to identify the cradles of Libyan demographic security and its impact

on the fertility of the population in Libya, and the study reached a number of results Among them, illegal immigration is one of the biggest threats to Libyan demographic security. Illegal immigration also has effects and threats that afflict the Libyan society and affect its life path, including health, corruption, security and social. The study also showed that the absence of policies and plans that seek to reconstruct the southern regions and protect their residents from displacement. And the lack of services contributed greatly to the increase in waves of illegal migration crossing the borders, especially the southern ones, which affected those areas negatively.

المقدمة:

على امتداد التاريخ البشري، كانت الهجرة ولا تزال تساهم في إعمار الأرض، وتلعب دوراً هاماً في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، مما يسمح بالتلاقح الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة، وهي تشكل تعبيراً عن رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة، والهروب من الفقر، وبدء حياة جديدة، قد توفر له الحق في العيش الكريم، واليوم أدى التطور غير المسبوق لوسائل الإعلام والاتصال والمعلوماتية، إلى زيادة عدد الأفراد الراغبين في الانتقال إلى أماكن أخرى، توفر الشغل انعكاساً للعولمة الليبرالية في بلدان العالم الثالث، وفي هذا الإطار تفاقمت مشكلة الهجرة، خاصة من الشمال الإفريقي بوابة الجنوب الفقير إلى أوربا غير الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين، وبعد أن كانت في حاجة ماسة إلى اليد العاملة المهاجرة ؛ لإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية. ونظراً لتعدد وامتداد ظاهرة الهجرة وتعدد أشكالها واختلاف أساليب تحقيقها، فإنها تثير عدة قضايا ومواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي، ومن أهمها: قضية الهجرة غير الشرعية التي تعتبر من أعقد القضايا، نظراً لتداخل أسبابها، ومظاهرها، وابعادها.

على الرغم من أن للهجرة من الحسنات، أو الإيجابيات سواء للمهاجر، أو الوطن المستقبل، من حيث توفر اليد العاملة التي تساعد في دفع عجلة الإنتاج والإعمار وعمليات البناء والتقدم، ولما لها من هذه الإيجابيات إلا أنه لا يمكن إهمال السلبيات التي يمكن أن تخلقها والأثر السلبي الذي يمكن أن تتركه هذه الهجرة خاصة في الوقت الحاضر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في المكون الديموغرافي للبلد المستقبل بالإضافة إلى الآثار الثقافية والامنية في كلا المجتمعين سواء المرسل والمستقبل، ونخص أيضاً بالذكر دول العبور والتي منها ليبيا، حيث تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطراً كبيراً يهدد سلامة الدولة الليبية ودول الجوار، فقد أدى تزداد الأوضاع الامنية في ليبيا وانعدام الأمن فيها في بعض المناطق وخصوصاً الجنوبية وعدم مراقبة الحدود الى هجرة العديد من الأفراد

إلى ليبيا وجعلها منطقة عبور لهم الى دولاً أخرى وذلك هرباً من الأوضاع المأساوية في بلدانهم ، وفى نفس الوقت تأثرت الدولة الليبية بالهجرة غير الشرعية من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية ،والأمنية، والديموغرافية، الأمر الذى سبب انتشار الجريمة، والنصب، والاحتيال، والتزوير، ووجود الجماعات الإرهابية بين صفوف المهاجرين الغير شرعيين، مما يرفع درجة الخطر القادم إلى البلد المستقبل، أو بلد العبور وبناء على ذلك يثبت أن الهجرة غير الشرعية تؤثر على الأمن الليبي بشكل عام الديموغرافي بشكل خاص، وبذلك فإن الهجرة غير الشرعية تطل كل نواحي الأمن في ليبيا، فصارت أثارها وتداعياتها تطل أيضاً الأمن السكاني (الأمن الديموغرافي الليبي) من خلال تدفق موجات كبيرة من المهاجرين إلى مدن الجنوب الليبي، واعتبارها نقطة انطلاق إلى الشمال، أو للاستقرار فيها إذا تحسنت الأوضاع ولو بشكل مؤقت، ونتيجة لذلك صارت مدن الجنوب مسرحاً للوافدين مما اضطر العديد من شباب وأهالي تلك المناطق الى تركها والانتقال إلى مدن الشمال، حيث تتوفر الخدمات وفرص العمل وهذا يترك فراغاً إلى تلك الموجات من المهاجرين للاستقرار والاستيطان فيها، كما أن تلك المناطق تزخر بالعديد من الثروات المعدنية والمياه الجوفية وهى مصدر قوت الليبيين ، كذلك من ضمن الأخطار التي تهدد الأمن الديموغرافي من قبل الهجرة غير الشرعية، وهى ازدياد حالات الزواج في ليبيا من الوافدين ومما لذلك من آثار على التركيبة السكانية والأمن الديموغرافي والنسيج الاجتماعي الليبي وهذا لقد اتضحت العديد من التقارير والاحصاءات ، ومنها ما ورد بالتقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا 2010 و أوضح أن النمو السكاني في ليبيا في انخفاض مستمر إلى أن وصل 1.78% متأثراً بالتهديدات الأمنية وللديموغرافية للهجرة ومخالفته على المجتمع في جميع النواحي، التي جعلت المكون للديموغرافي الليبي في تناقص، حيث أكد التقرير الى ان معدلات الخصوبة في ليبيا انحدرت من 1.13 طفل للمرأة عام 1973 إلى 0.38 طفل للمرأة عام 2006م .(التقرير الوطني 2010 ص 43-52)

وبما أن الخصوبة تعتبر مصدراً من مصادر النمو السكاني والامداد البشري للمجتمع وهى احدى العناصر الرئيسية المؤثرة في حركة السكان ، وهى تتأثر بالعديد من العوامل التي تزيد، أو تنقص من معدلاتها و لها علاقة مهمة بتوفير العنصر البشري للمجتمع، والمساهمة في دفع عجلة البناء والاعمار والتقدم والتأثير على الأمن الديموغرافي الذي يمر من خلالها، ولذلك فإن الهجرة غير الشرعية تؤثر على الأمن الديموغرافي بتأثيرها على معدلات الخصوبة بالبلد المستقبل، أو بلد العبور، حيث يمكن أن تنقل معدلات الخصوبة ويتأثر الأمن الديموغرافي إلى ما دون حد معدلات الإحلال السكاني، وهنا يصبح المجتمع مهدداً في مكونه الديموغرافي او البشرى ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة وأثارها على الأمن الديموغرافي مروراً بالخصوبة لإيضاح الأخطار التي

يمكن أن تطلّ المكون الديموغرافي الليبي من جراء أفواج الهجرة غير الشرعية ، كذلك اقترح بعض الحلول التي يمكن الأخذ بها لتفادي التهديد للأمن الديموغرافي والحفاظ على المكون الليبي لما له من فرص عظيمة تتوفر على أراضيه.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في موضوع الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الديموغرافي والخصوبة السكانية؛ وذلك لاتساع رقعة آثار هذه الظاهرة، والتي صارت تطلّ أغلب المدن الليبية من الجنوب إلى الشمال إلى الغرب وإلى الشرق استقراراً وتهريباً وجماعات إرهابية، إضافة إلى الاحتكاك الاجتماعي والثقافي الذي صار يؤثر على الأسرة والمجتمع على حد سواء وذلك فيما يتعلق بالاتصال بالثقافات الأخرى الوافدة مع المهاجرين من العديد من الدول، وتطبع بعض الشباب الليبي والأسرة أيضاً بطبائع تلك الثقافات، أو تلك الجماعات المهاجرة إضافة إلى وفود موجات من هجرات كبيرة وخصوصاً بعد أحدث 2011م، نتيجة لضعف الأمن وغياب سلطة الدولة في بعض المناطق الجنوبية، والتي تعتبر من أكبر مصادر الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا. هذا بالإضافة إلى سلك العديد من الشباب الليبيين مسلك الهجرات إلى أوروبا مع تلك الموجات وتقليداً لهم نتيجة للظروف التي تمر بها بلادنا حالياً وما خلفته أيضاً النزاعات المسلحة وكذلك نتيجة لما تتناقله وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من الرفاه وفرص العمل في دول المهجر أوروبا تحديداً، وصارت الأسرة في المجتمع الليبي لا تفكر في الإنجاب، وخاصة الأسر الجديدة بقدر ما تفكر في إيجاد الأمن والأمان لأبنائها والحصول على مصدر رزق ثابت وأنتشر ما يعرف بثقافة الهجرة، أو ركوب الزوارق إلى البحر سراً إلى أوروبا. ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:- (ما دور الهجرة غير القانونية في التأثير على الأمن الديموغرافي والخصوبة السكانية في ليبيا)؟

تساؤلات الدراسة:-

- ما مخاطر الهجرة غير القانونية على الأمن الديموغرافي؟
- ما واقع الهجرة غير القانونية في ليبيا؟
- ما علاقة الهجرة غير القانونية بانخفاض معدلات الخصوبة في ليبيا؟
- ما أثر الهجرة غير القانونية على الخصوبة السكانية؟

أهمية الدراسة:- أولاً: الأهمية العلمية:-

تبرز الأهمية العلمية للدراسة في أهمية الموضوع الذي يرصد أكبر المشكلات التي تواجه العديد من الدول المجاورة لليبيا، ألا وهي مشكلة الهجرة غير القانونية التي تؤثر سلباً على الأوضاع فيها، السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والديموغرافية، والأمنية، كذلك فهي تمس المكون الديموغرافي للدولة

الليبية، ورصيدها البشري من الانخراط في هجرات خارجية، أو تناقص عدد في مناطق الجنوب، مما يجعلها مهددة بالزحف من قبل الدول المجاورة، التي بها كثافة كبيرة تتجاوز 300 مليون نسمة في دول جوار ليبيا، إذ أحصت منظمة الهجرة الدولية العدد أكثر من 704 ألف مهاجر غير شرعي في ليبيا خلال عام 2018 م، كما تكمن أهمية الدراسة العلمية في أنها تناولت موضوعاً يعنى بدور الهجرة غير الشرعية في الأمن الديموغرافي والخصوبة السكانية في ليبيا؛ مما يجعلها الدراسة الأولى حسب حدود علم الباحث، ويمكن رفد المكتبة العربية وطلاب العلوم الإنسانية في مجال السكان بمادة علمية جديدة في هذا الميدان.

ثانياً: الأهمية العملية: -

تأتي الأهمية العملية للدراسة في محاولة الباحث توضيح أسباب الهجرة غير الشرعية، وطبيعة المشكلة الديموغرافية الخاصة بالأمن الديموغرافي الليبي والخصوبة السكانية في ليبيا، وتقديم الفائدة والمشورة لأصحاب القرار في مجال السكان والأمن السكاني والتخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد، وتحاول الوصول إلى جذرية للأخذ بها كمرجعية يستفيد منها الباحثون في المستقبل.

مجالات الدراسة: - تعتبر مجالات الدراسة الحالية من خلال مراجعة الدراسات السابقة في مجال الهجرة غير الشرعية، والمقالات، والاحصائيات، التقارير الدولية، والمحلية في مجال الهجرة غير الشرعية، والأمن الديموغرافي، والخصوبة السكانية في العالم وليبيا، بالإضافة إلى الإطار النظري للدراسة الذي يوفر معلومات هامة لتقصي هذه الظاهرة منهج الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على وصف وتحليل الظاهرة المدروسة.

أهداف الدراسة: -

- 1 - التعرف على مخاطر الهجرة غير الشرعية على الأمن الديموغرافي في ليبيا.
- 2 - التعرف على أثر الهجرة غير القانونية على حركة الشباب ورغبتهم في الهجرة.
- 3 - التعرف على واقع الهجرة غير الشرعية في ليبيا.
- 4 - التعرف على مهددات الأمن الديموغرافي وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية.
- 5 - التعرف على أثر الهجرة غير الشرعية في التغير في معدلات الخصوبة في المجتمع الليبي.

مصطلحات الدراسة: -

الهجرة: في اللغة جاءت الهجرة من مصدر "هجر" وهجران، قال ابن فارس الهاء، والجيم، والراء أصلان، يدل أحدهما على قطيعة وقطع الآخر على شد الشيء وربطه، أما الأول الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دار إلى دار تركوا الأولى، وهجرة الشيء تعني تركه.

الهجرة: اصطلاحاً بأنها ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية مكانية على شكل تنقل السكان من مكان إلى آخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي، وهي جزء من الحركة العامة للسكان، وهذا التعريف شاملاً للهجرة الشرعية وغير الشرعية. (صايش 2006، ص 12).

وفي تعريف آخر: عُرِفَت الهجرة بأنها: قيام مجموعة من الأفراد باتخاذ قرار فعلي بالانتقال من موطنهم ومكان إقامتهم، تحت تأثير دوافع إما إجبارية أو اختيارية، والتوجه إلى مكان آخر لتحقيق الهدف الذي دفعهم للانتقال ويعتبر الانتقال حقاً من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان (السهيل، 2016، ص 213)

وفي تعريف آخر للهجرة بأنها: عبارة عن الرحيل عن البلد أو من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المرعية في البلاد المقصودة، بحيث يتم دخول البلد دون تأشيرة دخول.

أما الهجرة غير الشرعية: فتُعرف اصطلاحاً بأنها دخول المهاجرين البلاد بدون تأشيرات، أو أدونات دخول مسبقة أو لاحقة. (عثمان واخرون، 2008، ص 17)

وتُعرف الهجرة غير القانونية بأنها خروج أحد المواطنين من دولته بشكل غير مشروع، سواء كان الخروج من المنافذ غير المشروعة، أو من المنافذ المخصصة للخروج، ولكن باستخدام طرق غير مشروعة، تتمثل في الخروج بالتخفي، أو استعمال وثيقة سفر مزورة.

تُعرف الهجرة غير الشرعية بالإنجليزية Illegal Immigration: على أنها انتقال الأفراد للعيش في بلادها دون الحصول على موافقتها www.thoughtco.com، ووفقاً لذلك يعدّ المواطن غير الشرعي هو المقيم بشكل غير قانوني، الهجرة غير الشرعية: تعرف بكونها: - تمثل حالة الانتقال من دولة إلى أخرى تسلاً دون تأشيرة دخول، أو تصريح بالإقامة، أو العمل، أو المرور، من قبل السلطات المعنية بتنظيم الهجرة والجنسية، والبقاء بتلك الدولة بطريقة لا يبيحها القانون المحلي بهذه الدولة، مما يجعل المهاجرين بهذه الدولة. (السراني 2010، ص 31)

لقد كان لمفهوم الهجرة غير الشرعية أو السرية أثر كبير على واقع الدول التنموي والاقتصادي، لأن الهجرات غير الشرعية تشكل عبئاً على الدولة المستضيفة، من هنا جاء تعريف الهجرة غير المشروعة، أو الهجرة السرية، بأنها عملية انتقال الأفراد والجماعات بين الدول بطريقة غير قانونية، وتكون خارقة للقوانين والإجراءات للبلد المُهاجر إليه؛ حيث يدخلها المُهاجر دون الحصول على تأشيرة دخول، مما يشكل أثراً سواً كان اقتصادياً أو أمنياً على البلد المستضيفة (النعمي 2011، ص 260)

الهجرة غير القانونية إجرائيا: هي عملية انتقال الأفراد من بلد واليه بطريقة غير قانونية دون الحصول على الموافقات الرسمية ودون اللجوء إلى الطرق الرسمية.

تهريب البشر: - نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة، ويعني تهريب البشر " تدبير الدخول لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطناً له، أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية. (عثمان وآخرون 2008م ص 17)

الأمن الديموغرافي: هو الحفاظ على تركيبة سكانية سليمة من حيث المكونات الثقافية وفئات العمر www.elwatan.dz.com/watanarab/12338

الخصوبة عند الإنسان لغة بأنها: القدرة للفرد ذكر أو انثى على إنتاج الخلايا الجنسية الحية. (جلبي 1984 ص 189)

الخصوبة السكانية: يشير مصطلح الخصوبة إلى عدد الأفراد الذي يمكن أن تتجنبهم المرأة خلال مرحلة الخصوبة لديها (15-49) أما الخصوبة الزوجية تتمثل في عدد الأطفال الذين ولدوا فعلاً بشكل مخطط ومقصود أو غير مخطط وغير مقصود. (الراوى 2002 ، ص 156)

التعريف الاجرائي للخصوبة: (هي العدد الحقيقي للمواليد اللذين هم على قيد الحياة)

الأمن الديموغرافي : يرتبط مفهوم الأمن الديموغرافي بالعمليات الديموغرافية التي تتسبب في التغير في الحجم والتركيب الديموغرافي للسكان، بما في ذلك توزيعهم والجغرافي وكذلك تكوينهم العمرى والعرقى والديني ، وتعتبر هذه التغيرات بمثابة تهديدات للأمن على مختلف المستويات من الشخصي إلى العالمي. (الأكسر بنكو ، 2014 ، 53)

الامن الديموغرافي بأنه: قدرة النظم الاجتماعية على العمل بطريقة امنة ومستقرة على أسس إعادة انتاج السكان كعملية تجديد مستمرة لحجمه وبنيته من خلال التغير الجيلي. (المجلة الأوروبية للعلوم 2012، ص 53)

التعريف الإجرائي للأمن الديموغرافي: هو التغير في حجم وتوزيع السكان وتكوينهم وتركيبهم بما يؤثر على بقائهم على اقليم معين.

الدراسات السابقة:

-دراسة إلهادى (2008م)، بعنوان: "آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور" هدفت الدراسة إلى توضيح آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور ليبيا نموذجاً، حيث بينت الدراسة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل: هاجساً مخيفاً يهدد سلامة الوطن والدول التي تستقبل المهاجرين الغير شرعيين، باعتبار أن ليبيا من دول

العبور والتعرف على المجهود المبذول من قبل القيادات المحلية الليبية والدولية ، و كيفية علاج الآثار السلبية ودوافعها، وقد بينت الدراسة أن هناك انتشاراً واضحاً للعصابات وتهريب البشر و التجارة بالأعضاء البشرية، و قطع الكهرباء و أنتشار الأمراض المعدية، و خلق سوق سوداء، لما دور القيادات المحلية الليبية، فإن الجهود التي بذلوها غير كافية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وإن بعض القرارات التي تم اتخاذها من قبل هذه القيادات ليست مفعلة. (الهادي 2008م) -دراسة الكوت (2017م)، بعنوان: "الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي"، هدفت إلى دراسة: ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى ليبيا، وتأثيرها في الأمن القومي الليبي، ومن خلال التعرف على هذه الظاهرة من حيث الحجم والتطور والأبعاد المختلفة في ظل ما تشهده الأوضاع السياسية والأمنية من فوضى وانفلات أمني، وبينت الدراسة أن الهجرة غير القانونية إلى ليبيا تشهد تصاعداً مستمراً في ظل تردي الأوضاع السياسية والأمنية، و أن هذه الظاهرة غير خاضعة إلى ضبط من جانب السلطات الليبية أو دول المصدر، أو دول الاتحاد الأوروبي، وأن هناك تأثيرات في السياسية لهذه الظاهرة ووجود جملة من التأثيرات الاقتصادية في ليبيا؛ مما أوجد خلافاً أمنياً في السياسة الداخلية، وأن لذلك ارتباطاً مباشراً بالأمن القومي من الجانب الاقتصادي. (الكوت 2012، ص ص 128-145)

-دراسة ابوزيد (2017م) بعنوان: "الهجرة الغير مشروعة كتهديد للأمن الليبي"، هدفت الى دراسة واقع التهديد الأمني الذي تواجهه ليبيا نتيجة الهجرة الغير الشرعية، حيث بينت الدراسة بأن جغرافية المنطقة الليبية تجعلها فريدة نتيجة اتساع مساحتها وقلة عدد سكانها، وارتفاع نسبة المنطقة الصحراوية فيها، وارتباطها واتصالها مع الكثير من الدول الأفريقية عبر شريطها الحدودي، فكان ذلك سبباً رئيسياً للهجرة والهرب من قبل الليبيين إلى الدول المجاورة، وبعد اكتشاف النفط والعديد من الموارد الطبيعية انعكست الصورة لتصبح ليبيا دولة مستقبلة للهجرة، وبينت الدراسة بأن الهجرة غير الشرعية في ليبيا ليست ظاهرة جديدة بل إنها قديمة. (ابوزيد 2017م ص 63)

الهجرة وأنواعها: - أولاً: الهجرة

تمهيد:

تعد الهجرة عنصراً رئيسياً من عناصر الدراسة السكانية، ذلك لأنها فيما عدا الزيادة الطبيعية تعد الهجرة المصدر الوحيد لتغير حجم السكان، ومع ذلك فإن دراستها ليست ميسرة مثل: دراسة المواليد والوفيات وذلك لاختلاف البيانات بينهما اختلافاً جوهرياً، وإن كانت الهجرة عاملاً مؤثراً في نمو

السكان، فأنها تؤثر بالتالي في خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية، حيث يعد التغير في التركيب العمري والنوعي مثلاً نتاجاً هاماً من نتائج الهجرة من الاقاليم او اليها، ولما كان صافي الهجرة يعنى انتقال السكان من مكان الى اخر، فان ذلك يعد توزيع السكان في أي منطقة وما ترتب عليه من نتائج ايجابية ، كتوفير الأيدي العاملة، وزيادة فرص الحصول على المدرب منها، او نتائج سلبية: مثل زيادة عبء الاعالة في المناطق المهاجر منها، وخلق كثير من المشكلات السكانية والاسكانية في المناطق المهاجر إليها. (جلبي 1984، ص 47)

الهجرة غير الشرعية:

ظهر مفهوم الهجرة غير الشرعية بعد ظهور الدول والتنظيم الدولي، حيث مع نشأة الدول، ظهرت الحدود الجغرافية والسياسية، وظهرت المعابر القانونية، وأصبح تجاوز الحدود من دولة الى دولة أخرى عملاً غير شرعي، ومخالفاً لأنظمة الدول وقوانينها. لذا تعد الهجرة السرية، أو غير القانونية، أو غير الشرعية أو غير النظامية الحديثة، ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية في آسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أميركا اللاتينية حيث أصبحت بعض الدول، كالأرجنتين، وفنزويلا، والمكسيك، تشكل قبلة للمهاجرين القادمين من دول مجاورة. وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بتاتاً بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل: ساحل العاج وجنوب أفريقيا ونيجيريا. ولكن هذه الظاهرة أكتسبت أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظراً لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الشاطئين. (حافظ 2013م ص 47) لقد كان لمفهوم الهجرة غير الشرعية، أو السرية أثر كبير على واقع الدول التنموي.

تُعرف الهجرة غير المشروعة، أو الهجرة السرية: بأنها: عملية إنتقال الأفراد والجماعات بين الدول بطريقة غير قانونية، وتكون خارقة للقوانين والإجراءات للبلد المُهاجر إليه؛ حيث يدخلها المُهاجر دون الحصول على تأشيرة دخول، مما يشكل أثراً سواً كان اقتصادياً، أو أمنياً، على البلد المستضيفة. (النعمي 2011م ص 260)

يمكن تلخيص ذلك بالقول: بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أكثر الظواهر الإنسانية تعقيداً نظراً لتنوعها وتعدد دوافعها واختلاف اتجاهاتها، ولما لها من أثر على الدول المستضيفة، مما دعا الدول الى تقنين الهجرة ضمن أطر قانونية وشرعية، بحيث يكون للدولة القدرة والمعرفة لما يدخلها من مهاجرين، لأن ذلك؛ يشكل عبئاً أمنياً واقتصادياً على الدول الأخرى، لذلك سعت الدول عن طريق المنظمات الإنسانية، إلى المشاركة بتقنين الهجرة. ومن أشهر الهجرات غير الشرعية المهاجرون من إفريقيا وخاصة شمال إفريقيا الذين يتجهون عادة إلى أوروبا بحثاً عن ظروف حياة كريمة على المستوى

المعيشي والأمني وغير ذلك. لذلك تقوم إشكالية الهجرة غير الشرعية في كيفية التعامل مع الإنسان المهاجر من إطار الإنسانية، وكذلك الحقوق القانونية الممنوحة للمهاجر الشرعي أو غير الشرعي، والإجراءات الخاصة باستخدام ممارسات العبودية تجاه المهاجرين، ومن ثم استغلالهم في الإجراءات الخاصة باستخدام ممارسات العبودية تجاه المهاجرين، ومن ثم استغلالهم في حيث ما زالت ظاهرة العبودية نمط إنتاج وعيش في أوساط عديدة من "مجتمعاتنا العربية، يدعمها الثروة، والبترولمبروك، 2017م.

دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية:

للهجرة غير الشرعية عوامل وأسباب متعددة يتصدرها العامل الاقتصادي، وتخضع شأنها شأن ظاهرة الهجرة بشكل عام لعوامل الطرد ولعوامل الجذب، فالبيئات الفقيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش الكريم، تعتبر وتشكل عوامل طرد والبيئات الغنية نسبياً والتي تتوفر فيها سبل الحياة الكريمة وفرص العمل تشكل عوامل جذب للمهاجرين غير الشرعيين، وفيما يلي نستعرض أهم الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية.

-العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دور كبير في دفع عملية الهجرة غير الشرعية، والفوارق المتباينة بين الدول الأصل للهجرة والدول المستقبل لها، كمستوى الدخل، والعمل، والمعيشة هي أسباب تؤدي إلى الهجرة حقاً. حيث نجد أن المهاجرين الذين يعانون من انخفاض في مستوى الدخل، الشغل وأحياناً البطالة الكاملة، إضافة إلى الظروف الاجتماعية من سكن، صحة وتعليم يسعون للهجرة إلى بلدان أكثر تقدماً بحثاً عن ضمان حياة أفضل. (الكلاعي ، 2006م ص 36)

الهجرة الشرعية وغير الشرعية أوجه اجتماعية محتقنة من أهمها:

صور النجاح الاجتماعية التي يُظهرها المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى، مثل: السيارة، الهدايا وخلافه وكل هذا تغذيه وسائل الإعلام المرئية، مما يمكن الفرد من العيش في عالم سحري يزرع في الرغبة في الهجرة. (موقع صوت المانيا عبر الانترنت. BBC.COMWB-WWW) القرب الجغرافي لسواحل وشواطئ دول شمال غرب أفريقيا من شواطئ جنوب أوروبا، والتي تظهر للعيان في بعض المناطق نتيجة لقربها ويمكن رؤيتها بالعين المجردة. هناك عوامل محفزة أخرى مصدرها دول الاستقبال يجب أن تُوضع بعين الاعتبار أرباح طائلة، وكذلك رجال خفر السواحل المتورطين والمتعاونين مع هذه العصابات.

آثار الهجرة غير الشرعية: -

تتسبب ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العديد من الآثار والمخاطر السلبية، سواءً كانت أمنية، أو اقتصادية أو اجتماعية أو صحية... الخ، لهذه الهجرة آثار واسعة وإنعكاسات عميقة بقدر الإمكان سنقوم بالتركيز على مستوى بلدان المغرب العربي كتجمع إقليمي، وكمراكز عبور، ستكون بلدان القارة الأفريقية ما وراء الصحراء، وخاصة بلدان وسط وغرب أفريقيا، وبلدان جنوب أوروبا التي يصلها المهاجرون غير الشرعيين، وبخاصة إيطاليا، وإسبانيا باعتبارهما أقرب البلدان الأوروبية لمنطقة المغرب العربي، وهما دائماً محطات الوصول الأولى للهجرة غير الشرعية القادمة من شمال أفريقيا عبر محاولة اجتياز البحر المتوسط بقوارب عرفت بقوارب الموت والاتجار في البشر، ستكون هذه الأقاليم محوراً أساسياً في تحليل الآثار المختلفة للهجرة غير الشرعية.

أولاً: الآثار الأمنية: هذه الآثار للهجرة تمس جميع الأطراف سواءً (الدول المصدرة للهجرة، ودول العبور، والدول المستقبلة للهجرة من البديهي أن الأشخاص الذين يتخذون قرار الهجرة السرية يكونوا غير ملتزمون بالقوانين والأعراف في مجتمعهم)، من الطبيعي أن يكون من بينهم من احترف الإجرام ومن ضمن المطلوبين أمنياً لدى الدول المصدرة للهجرة فيغادر الشخص دون أن يطاله القانون، وبذلك ينتشر الإجرام دون رادع قانوني حيث يصبح المجال مفتوحاً للجميع بمغادرة الدولة بمجرد ارتكاب أي جريمة. بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة تتسلل إليها عناصر تنتمي إلى جماعات، أو عصابات إرهابية تسعى إلى القيام بأعمال إرهابية تزعزع الأمن داخل البلاد، تزايد، الجريمة والاتجار بالبشر، من خلال عصابات المافيا التي تستغل رغبة المهاجرين في الهجرة بالخداع والقمع والقهر العقلي والجسدي، تهدد هذه الظاهرة الأمن العام للدول المستقبلة، المتمثل في ظواهر العنف والتدمير من الأقليات، والمظاهرات والإضرابات المتكررة لتحسين شروط العمل. (الهادي، ص 87)

تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن السكاني والهوية الوطنية:

إن تأثير الهجرة غير الشرعية على البلد المستورد متعدد الأوجه، ومن بينها لم يحظ البحث حول تأثيرها على الأمن السكاني والهوية الوطنية باهتمام كاف من الأوساط الأكاديمية، وينعكس تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن السكاني بشكل رئيسي في النمو العشوائي للسكان وتدهور نوعية السكان، ويهيمن على المهاجرين غير الشرعيين في المناطق العرقية الحدودية في اليونان نوع التزاوج غير الشرعي من نفس المجموعة العرقية عبر الحدود، ويعد

نفس المجموعة العرقية عبر الحدود، ويعد إحساسهم بالهوية العرقية مع مجموعتهم العرقية أحد الأسباب المهمة للهجرة غير الشرعية هذا الإحساس بالهوية الوطنية والهوية الوطنية ليس علاقة متضاربة تقيد بعضها البعض، وبعض أفراد الأسرة غير راضين عن الحياة الاجتماعية الحقيقية. (ماكيلي 2006، ص 121)

الهجرة غير الشرعية في ليبيا :

ليبيا من مناطق العبور للهجرة غير الشرعية، حيث يصل إليها أعداد كبيرة من المهاجرين رين عن طريق البر أو البحر سواء من دول إفريقيا، أو آسيا أو الشرق الأوسط، وذلك للعبور عبر ر إلى دول أوروبا ، ويعتبر الساحل الليبي من أكثر المناطق التي يعبر منها المهاجرين نحو لة الأوروبية ولقد ازدادت تدفقات الهجرة غير الشرعية في ليبيا أبان أحداث سنة 2011م، حيث لة الامنية المتدهورة وعد عدم الإستقرار السياسي في ليبيا، وعدم ضبط المنافذ البرية والبحرية، مت بشكل كبير في ازدياد تدفق موجات من الهجرة غير الشرعية، زد على ذلك النزاعات المسلحة تحدث بين الحين والآخر في منامناطق متفرقة من البلاد كما أن ضعف سيطرة للدولة على واصل الليبية وضبطها ساهم في إزدياد هذه التدفقات ، ولمعرفة تحركات المهاجرين داخل البلاد زيعهم وتركزهم وجنسياتهم وتركيبهم النوعي لقد أجريأجرايت الجولة الخامسة والعشرين لتجميع نات الخاصة بالهجرة خلال أشهر مارس وأبريل ومايو من سنة 2019م، وتمكنت مصفوفة تتبع وح من إحصاء ما لا يقل عن (641.398) مهاجرا يعود أصل أصلهم إلى أكثر من 39 دولة لفة وهم موجودون حاليا في جميع بلديات ليبيا وفي داخل 565 محل محلّة. (مصفوفة تتبع ح2019 م، ص ص 4-8) وكان توزيعهم كالتالي:

جدول رقم (1) توزيع المهاجرين في ليبيا حسب مناطق ووفدهم من أجمالي المهاجرين

م	منطقة قدوم المهاجرين	النسبة من أجمالي المهاجرين
1	جنوب الصحراء الكبرى أفريقيا	65%
2	شمال أفريقيا	29%
3	من الشرق الأوسط وآسيا	6%
	المجموع	100%

الجدول رقم (2) التوزيع النسبي للمهاجرين حسب أبرز الجنسيات تواجداً في ليبيا.

م	الدولة	النسبة
1	النيجر	21 %

2	مصر	15 %
3	تشاد	13 %
4	السودان	11 %
5	نيجيريا	9 %
	المجموع	100%

الجدول رقم (3) توزيع المهاجرين حسب أبرز ثلاثة مناطق في ليبيا.

م	المدينة	النسبة
1	طرابلس	20 %
2	إجدابيا	11%
3	مرزق	9 %

الجدول رقم (4) توزيع المهاجرين النسبي حسب الفئات السنية.

م	الفئة	النسبة
1	أطفال	9 %
2	بالغين	91%
	مجموع	100%

الجدول رقم (5) توزيع المهاجرين حسب الجنس

م	الجنس	النسبة
1	ذكور	87%
2	اناث	13%
	المجموع	100%

الجدول رقم (6) التوزيع العددي للمهاجرين حسب توأجدهم بالمناطق داخل ليبيا لسنة 2019م.

م	المنطقة	العدد	م	المنطقة	العدد
1	طبرق	7532	12	مسراته	57907
2	اجدابيا	70044	13	المرقب	20070
3	الكفرة	26994	14	طرابلس	126360
4	مرزق	60489	15	الجفارة	28225
5	غات	12115	16	الزاوية	39120
6	اوباري	9835	17	زواره	14850
7	سبها	46310	18	بنغازي	30060
8	وادي الشاطي	4465	19	المرج	6635
9	الجفرة	10873	20	الجبل الاخضر	8500

10	نالوت	9714	21	درنه	5385
11	سرت	5157	22	الجبل الغربي	40758

المصدر: مصفوفة تتبع النزوح " تقرير عن الهجرة في ليبيا " الجولة الخامسة والعشرون ،مارس - مايو 2019م.
- يتضح من الجداول السابق، أن أغلب المهاجرين كانوا من الذكور، حيث كانت نسبتهم 87% من أجمالي المهاجرين البالغ عددهم (641389) ألف مهاجر، كما انن معظمهم من البالغين، وكانوا أي 91% من أجمالي المهاجرين، وكان أكبر مناطق تركيزهم هي طرابلس وإجدليبيا ومرزق، وان الجنسيات تواجداً للمهاجرين في ليبيا، هي النيجيرية، والمصرية، والتشادية، والغالبية العظمى وافده من الصحراء الكبر الكبرى بأفريقيا.

وفيما يخص واقع الأزمة بالجنوب الليبي: لم يعد الخوف مما يسمى (التوطين)؛ بل من فقدان أجزاء من نفسه}، داعياً إلى التعامل مع القضية بوصفها « أحد أكبر المخاطر التي تهدد الأمن القومي لم المجتمع في البلاد. وفي السياق ذاته، قال رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا: المن المنعم الحر، إن اعتماد للدولة الليبية والإتحاد الأوروبي على المقاربة الأمنية «لن يكون ذا فاعلة، وخصوصاً مع الطفرة الهائلة في التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، وأضاف لـ«الشرق الأوسط»، أن الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية يحتاج إلى تكاتف الجهود المحلية فريقية والأوروبية، وكذلك المنظمات المختصة، من خلال حزمة مشروعات للتنمية المكانية في المصدر، وتحسين المستوى المعيشي، مع توفر إمكانية الهجرة المشروعة، والتنقل، وفق ضوابط نية(4262931/home/article/WWW. aawsat.com)

- الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية:

- الآثار السياسية للهجرة غير الشرعية:

- شكلت الصراعات والنزاعات المسلحة بين الليبيين دوافع وأسباب لتنامي ظاهرة الهجرة غير عية، و- ويعتبر ملف الهجرة غير الشرعية من الملفات التي انعكست آثاره على الجانب السياسي ليبيا ودول- ودول الاتحاد الأوروبي، فالتواجد العشوائي للمهاجرين فرض مشاكل أثرت سلباً على فة ليبيا بدو- الاتحاد الأوروبي خصوصاً تلك التي تربطه علاقة مصالح متبادلة، خاصة وأن أغلب اجرين نيته- نيتهم الاتجاه نحو أوروبا والبقاء في ليبيا إلى فترة مؤقتة، فليبيا تجسدت في عقول اجرين كدولة عبور فقط. وقد لوحظ استخدامه من بعض الحكومات كورقة ضغط لاستغلال بعض مايا في المنافسات الس - السياسية.

- من أهم الآثار السياسية:

- زيادة الاضطرابات السياسية والفتن والنزاعات بين الحكومتين.

- ظهور العديد من المساومات السياسية لجلب تكتلات ودعم دولي لحكومة دون اخري.
- عزعة الاستقرار السياسي من حيث مهام الوزارات المكلفة بمتابعة ملف الهجرة غير الشرعية. -

- الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية :

تتمثل الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية في التهديدات الأمنية بشكل مباشر للدول المرسلّة أو المستقبلّة ودول العبور على السواء، حيث تكون مسرحا لتتلاقى فيه العصابات الإجرامية لتبادل الخبرات الإجرامية في مجالات السرقة والنصب والتزوير، والدعارة. (الحوات 2017م،: 112)

اضافة على أن الظروف التي تعيشها ليبيا في هذه السنوات الأخيرة من عدم قدرة السلطات المختصة على ضبط وردع الموجات البشرية القادمة من عدة دول وانتشار عصابات التهريب والجماعات الإجرامية، مما أدى إلى إثارة المزيد من الأزمات الأمنية والسياسية بين ليبيا وبعض البلدان

-الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية:

إذا كانت التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية المترتبة على الهجرة غير الشرعية وخيمة، فإن آثارها الاجتماعية هي أشد وطأة وأكثر خطورة، فما جري في ليبيا منذ عام 2011 م، فقد أسهم في تمزيق النسيج والتماسك الاجتماعي، إن للهجرة آثارها وهي في معظمها سلبية على المهاجرين أنفسهم وعلى الليبيين في دولة الإستقبال والعبور، إذ تبدأ معاناة المهاجرين من خلال الإقامة في أماكن قد تكون غير مناسبة وغياب المعايير الصحية فيها، وعدم تناسبها مع الأعداد الهائلة القادمة نحو ليبيا من عدة دول . اما على الصعيد الليبي فقد احترف العديد من الشباب مهنة التهجير غير الشرعي التي طرأت على البناء الاجتماعي كظاهرة من الظواهر الحديثة ، وساهم في ذلك ظهور العديد من الصراعات بين المناطق، فتواجدت العديد من الضغوط النفسية الداخلية التي أثرت مباشرة على الفرد ودفعته إلى مزاوله هذه المهنة التي تنعكس على عدم شعوره بالمسؤولية الايجابية نحو ذاته واسرته ومجتمعه وما يترتب عليه من تصدع النسيج الاجتماعي، وتفكك الروابط الأسرية، وإندثار العديد من الثوابت كالتضامن والتكافل الاجتماعي والترابط والمساواة والعدالة الاجتماعية، كذلك فقدان الشعور بالإنسانية، وذلك من خلال المغامرة بحياة المهاجرين عبر استخدام قوارب الموت وضياح العديد من المهاجرين والخوف من القاء القبض عليهم، " إن العوامل الاجتماعية المسببة لظاهرة التهجير غير الشرعي تتمثل في حدها الأدنى: بفقدان العمل ومصدر الرزق، وتبرز جليا في ظاهرة البطالة وما ينتج عنها من فقر وحلجة وحرمان ، وفي حدها الأقصى بتهديد حياة الناس من خلال التعرض للتمييز والقمع والعزل الاجتماعي.

(meu.edu.jo/library Theses)

خطورة الهجرة والتغيير الديموغرافي:

عانت ليبيا في السنوات الماضية من تغييرات في التركيبة السكانية، بفعل التغييرات الجذرية التي طرأت على بعض مدنها بفعل تكرار هجمات المجموعات الإرهابية، أو الحروب الداخلية التي تحركها دول إقليمية طمعاً في ثروات ليبيا النفطية، وقد شهد البلد موجات تهجير وتقتيل بسبب الهوية أو الانتماء القبلي.

وفي السياق ينبه رئيس المنظمة الليبية للحفاظ على الهوية الوطنية، محمد شوبار، من خطورة سياسية التغيير الديموغرافي التي تحاول دول إقليمية إحداثها في الجنوب.

ويقول: إن "ما قامت به عناصر المعارضة التشادية في مزرق الليبية يندرج ضمن محاولة إحداث تغييرات على الخصوصية الديموغرافية الليبية، وفق مراحل عدة محكمة التنفيذ".

يضيف أن "البداية كانت بالتهجير القسري عبر بثّ الفوضى، وقتل أبناء مزرق بهدف بثّ الرعب وقطع أمل العودة، من خلال إتلاف الممتلكات الخاصة، وتدمير المنشآت العامة وخطوط الخدمات الأساسية، كي يدفعوا بالسكان المحليين إلى الهجرة إلى بلد آخر، أو مدينة مغايرة هرباً من التصفيات الجسدية وصولاً إلى القتل على الهوية.

ويدعو شوبار الحكومة الليبية إلى الانتباه لخطورة هذا النزيف الديموغرافي الذي يستهدف الأمن القومي للبلاد.

وتشير آخر الإحصاءات إلى أن عدد المهجرين قسراً بلغ 1000 شخص لجأوا من مزرق إلى منطقة وادي عتبة. ويعاني الجنوب الليبي من فراغ أمني ومؤسساتي منذ عام 2011 جعل منه بؤرة للعمليات الإرهابية ومحل لإقامة عدد من قيادات تنظيم "داعش" والمتمردين التشاديين على غرار محمد حكيمي الذي يتخذ من مدينة أم الأرناب مقراً له، ويعد من أبرز معاوني قلند المعارضة التشادية تيمان إرديمي. وسبق أن صدرت مذكرة جلب دولية في حق حكيمي من جانب النائب العام في طرابلس، بتهمة الضلوع في هجمات إرهابية على التراب الليبي.

(www.independentarabia.com/node)

الأمن الديموغرافي :

تم طرح مفهوم الأمن الديموغرافي من قبل اللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة، بعد أن طرحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ويعني مفهوم الأمن الديموغرافي ببساطة، أنه في ظل فترة زمنية معينة، ومنطقة معينة، ومستوى معين من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تجنب أو حل الأزمة التي قد تسببها المشاكل السكانية، وهذا ما يسمى الأمن السكاني. انطلاقاً من الوضع الحالي، فإن الأمن الديموغرافي هو جانب من جوانب الأمن البشري، والأمن البشري هو أولاً

وقبل كل شيء أمن سكاني، وهو أيضاً جانب من مفاهيم الأمن غير التقليدية. في الماضي، كان الأمن يدور حول العدوان الخارجي والشؤون العسكرية. يطلق عليه الآن مفاهيم الأمن غير التقليدية، مثل أمن المعلومات والأمن الغذائي وأمن السكان. لماذا نقترح مفهوم الأمن الديموغرافي ؟ لأننا نواجه الآن تغييراً كبيراً في السكان وعمل تنظيم الأسرة. (www. Gov.cn/zwhd/2006)

إن فكرة الأمن الديموغرافي في الأساس هي أمن السكان العنصر الحيوى على الإقليم من النواحي التي تساعد على استمراره جيل بعد جيل وفقاً لاستراتيجية من منطلق التخطيط المتماشي مع الظروف المحيطة بالمجتمع ولكل مجتمع فكرة أو تعريف لهذا المفهوم من حيث أهميته ومهدداته ومقوماته فما هو مهددا للأمن السكاني في مصر وقد لا يكون مهددا للأمن السكاني في ليبيا، ونسعى في هذه الدراسة لرصد الآثار التي يمكن أن تخلقها الهجرة غير الشرعية على الأمن السكاني وماهي المهددات التي يمكن أن تشكلها على الأمن الديموغرافي، ومن منطلق أن الهجرة هي موجات من البشر تعبر الحدود للدول والأقاليم، نتيجة لعوامل الطرد في مناطق معينة مصدره إلى مناطق أخرى مستقبلة بها ظروف معيشية أفضل.

مؤشرات الأمن الديموغرافي :

يعتبر الأمن الديموغرافي لأي إقليم هو الرصيد الديموغرافي والذي يحافظ على كيان للدولة، أو الإقليم في هويته ومكونه السكاني متمثلاً في الهيكل السكاني، وفئات العمر والعمر المتوقع، ومعدلات الخصوبة والنمو السكاني والزيادة الطبيعية، ولرصد هذه المؤشرات للأمن السكاني وضع الدكتور عبد السلام بشير الذويب نموذجاً لمؤشرات الأمن الديموغرافي الليبي حاول فيه تجسيد حال الأمن الديموغرافي الليبي كالتالي:

اعتبر الأمن الديموغرافي هو الرصيد الديموغرافي، وذكر العديد من النقاط المهمة التي تؤثر على الأمن الديموغرافي وتهدهد ووضعتها في قائمتين ووضع في نهاية القائمتين الحلول المقترحة لاستمرار واستقرار الأمن الديموغرافي الليبي وهي:-

- ان الفراغ في المناطق الصحراوية الجنوبية يزيد من التضخم السكاني في المناطق الحضرية.
- التسلل والهجرة غير القانونية يسبب التشوهات في التركيبة السكانية وتدنّى معدلات النمو والخصوبة السكانية.
- هدر موارد الصحراء وخاصة الجنوبية يسبب اضطراب في الأمن والسلم الاجتماعي.
- اما عن الحلول، فاقترح الاتي:
- التنمية الصحراوية في مناطق الجنوب.
- التوازن الديموغرافي.

التصدي للتسلل والهجرة غير الشرعية (الدويبي، 2013 م)

الهجرة غير الشرعية والمهددات الأمنية في ليبيا.

تمثل الهجرة غير القانونية في ليبيا تحديات كثيرة تطال العدد من مناحي الحياة في المجتمع الليبي على مختلف الأصعدة، بدءاً من التحديات الاقتصادية، والصحية، الأمنية، والسياسية، وهذه التحديات صارت تشكل تهديدات لأمننا الديموغرافي ابتداءً من التحديات الصحية وما تحمله الهجرة الغير قانونية من أخطار الأمراض والأوبئة المنقولة، والتحديات الاقتصادية وما تشكله الهجرة غير القانونية من إزدياد البطالة بين الشباب الليبيين ونشرهم للعديد من الظواهر التي تؤثر على السوق الليبي وانصراف الشباب الليبي إلى مهن رخيصة، كالتهريب وتجارة المخدرات، وتجارة البشر، وابتعادهم عن الأعمال المنتجة التي تدفع إقتصاد البلاد إلى المنافسة باقتصادات العالم المتقدم كذلك التحديات الأمنية وما تشكله الهجرة غير القانونية من أخطار أمنية على البلاد من حيث إمتهان تلك المجموعات المهاجرة لتهريب السلاح والمخدرات، و تجارة البشر، ودخول جماعات إرهابية متطرفة ضمن صفوف المهاجرين مما يهدد أمن وإستقرار البلاد.

ومن تهديدات الهجرة غير القانونية على الأمن الليبي خصوصاً في الجانب الاجتماعي، تعتبر الهجرة غير القانونية سبباً في ظهور سلوكيات تتنافى مع القيم، والعادات، والتقاليد، السائدة في البلاد، فغالبية أبناء المجتمع من المسلمين، وله نسيج اجتماعي قبلي، ولا شك أن دخول جنسيات وهويات وعادات مختلفة عن القيم والعادات السائدة، وكذلك معتقدات دينية وطائفية مختلفة أيضاً لها تأثيرات اجتماعية سلبية على الشعب الليبي، تطال المكون الديموغرافي هوية وتكويناً فئوياً وهيكلية وتداعيات ذلك تظهر في انتشار البطالة والجريمة وامتهان التهريب بين الشباب الليبي وظاهرة التعذيب والاعتصاب وتجارة البشر (اسواق العبيد) (ايوزيد2017م)

الهجرة غير القانونية ومهددات الأمن الديموغرافي في ليبيا:

مع كل المعطيات التي يتمتع بها المعطى السكاني الليبي من بعض الايجابيات وبكل تفصيلاته، إلا أنه يواجه أخطاراً رئيسية كبرى تواجه الحالة السكانية في ليبيا حاضراً ومستقبلاً ومنها:

- 1-التناقص المستمر في النمو السكاني في ليبيا.
- 2 - المساحة الجغرافية الكبيرة والحجم السكاني الصغير، بالإضافة إلى تشتت سكاني من ناحية، وفراغات سكانية من ناحية أخرى.
- 3 - غياب السياسات السكانية الملزمة التي تركز على أهمية التحسين النوعي للمعطى السكاني الوطني الليبي.

4 - الموجات المكثفة من الهجرات من دول الجوار، حيث يحيط بليبيا دول ذات كثافة سكانية عالية ومستوى نمو مرتفع، وخصوبة عالية في بعض منها، إذ يقدر سكان دول جوار ليبيا بحوالي 300 مليون نسمة بدول يفتقر بعضها الى الامكانيات المعيشية والثروات بالإضافة إلى عدم الإستقرار السياسي، ما يجعل ليبيا مقصد رئيسيا أو نقطة عبور إلى أوروبا.

5 - ضعف برامج وسياسات التأهيل والإعداد للعنصر البشري بما يضمن التوظيف الأمثل للهبة الديموغرافية التي يتميز بها المعطى السكاني الليبي حالياً.

ومن الأخطار والمهددات أيضا على الأمن الديموغرافي وحسب ما رصدته التقرير الوطني لحال السكان في ليبيا 2010 أنها تتنوع هذه التهديدات والأخطار على الأمن الديموغرافي كماً ونوعاً ولعل أهمها:

1 -خطورة وضع الأمن الديموغرافي في ظل الكم الهائل من عدد السكان في دول الجوار مع الانخفاض المستمر في النمو السكاني على المستوى الوطني.

2 - يمثل عدم استئماج المعطيات الديموغرافية في خطط وبرامج التنمية خلا يهدد نجاح هذه البرامج ويؤثر سلباً على منظومة الأمن والسلم الاجتماعي والديموغرافي.

3 - تهدد الهجرات الوافدة غير الانتقائية والغير قانونية، والتسلل الذي تهدد المكون الديموغرافي الليبي، من حيث زيادة الطلب على السلع والخدمات الاجتماعية، وإزدياد معدلات الجريمة، وفقد الأمن والسلم في البلاد وكذلك ظهور الجريمة المنظمة والعبرة للحدود ونقل الامراض السارية والعديّة وانتشار عصابات تهريب السلع والبضائع وغيرها من الجرائم، وكذلك تقليل فرص العمل للسكان الليبيين

4 - تدفع مشكلة ارتفاع تكاليف الزواج باتجاه الزواج من غير الليبيات، الأمر الذي يفتح المجال لأبعاد حدوث ظاهرة العنوسة للمرأة الليبية وكذلك التسلل عبر هذه الزاوية إلى الاستئماج بالنسيج الديموغرافي الليبي وما يبعثه من رسائل قانونية وشرعية يمكن أن تهدد الهوية والجنسية الوطنية.

5 -يمثل الفراغ في بعض المناطق الجنوبية الحدودية تهديداً كبيراً واحتمالاً كبيراً لزيادة للتدفق غير المسبوق لموجات الهجرات غير الشرعية من البشر يعبرون الحدود ويملؤن هذا الفراغ، وهذا ما قد يهدد الامن الديموغرافي الليبي بشكل عام والمناطق الجنوبية بشكل خاص. (التقرير الوطني للسكان 2010م ص 130-135)

الخاتمة:

لقد تم دراسة مشكلة الهجرة غير الشرعية واثرها على الامن الديموغرافي والخصوبة السكانية وذلك من خلال تقسيمات الدراسة الآتية، الفصل الأول: تضمن المقدمة وتحديد المشكلة الخاصة

بالدراسة وأهمية الدراسة والأهداف الفرضيات والتساؤلات ومصطلحات الدراسة، والدراسات السابقة في موضوع الدراسة، وتضمن الفصل الثاني: بيان عن الهجرة غير الشرعية وأسبابها ودوافعها وآثارها أما الفصل الثالث: فتضمن الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية في ليبيا وكذلك آثارها على الأمن الديموغرافي، أما الفصل الرابع: فتضمن الخاتمة والنتائج والتوصيات واجملاً فقد تدرس هذه الورقة من خلال الفصول السابقة عملية الهجرة غير الشرعية وفي ليبيا وآثارها على الأمن السكاني الليبي وتبين أنه يواجه أخطاراً تواجه الأمن السكاني الليبي، في مكونه من الهوية والجنسية، والمكون الديموغرافي مع وجود عدد من المهددات التي تترتب بالأمن الديموغرافي وخاصة في الناطق الجنوبية والمتاخمة للحدود مع الدول ذات الكثافة السكانية العالية، وللحفاظ على الأمن السكاني نرى الاهتمام بتحسين معدلات الخصوبة والرفع من مستوى التنافسية بالنسبة للمعطى السكاني الليبي.

النتائج العامة للدراسة:

- 1 - بينت الدراسة أن الهجرة غير القانونية من أكثر المهددات الرئيسية للأمن الديموغرافي الليبي وخاصة في المناطق الجنوبية من البلاد.
- 2 - بينت الدراسة أيضاً أنه يوجد فراغ ديموغرافي في المناطق الجنوبية ينذر بالمزيد من موجات الهجرات غير القانونية المتدفقة من الدول المجاورة، والتي تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية وكثافة سكانية عالية في بعض منها.
- 3 - تبين من الدراسة غياب السياسات والخطط التي تسعى لإعمار المناطق الجنوبية وحماية سكانها من التهجير والزحف من موجات الهجرات الغير قانونية.
- 4 - تبين قلة الدراسات التي تعالج موضوع الأمن الديموغرافي في ليبيا والاهتمام بأمن السكان والحفاظ على المكون الديموغرافي في الجنسية والهوية الوطنية
- 5 - بينت الدراسة ان للهجرة غير الشرعية العديد من الآثار والمهددات التي تعصف بالمجتمع الليبي وتؤثر على مسيرة الحياة فيه ابتداء من الآثار الصحية إلى الاقتصادية إلى الاجتماعية وطالت أخيراً المكون الديموغرافي.
- 6 - بينت الدراسة بروز ظواهر جديدة أصبحت تظهر بالمجتمع الليبي من جراء ازدياد موجات الهجرة غير القانونية، وما تحمله من ثقافات ومعتقدات مخلفة لمجتمعنا أصبحت التي أصبحت تؤثر على سلوكيات الشباب الليبي.
- 7 - بينت الدراسة ازدياد حالات الزواج من الأجانب وما يشكله ذلك من تغير ديموغرافي يؤثر على الأمن الديموغرافي الليبي

التوصيات:

- 1 - الانتباه لمسألة الأمن الديموغرافي وآلائها أعلى درجات الاهتمام، نظراً لما تشكله من خطورة كبيرة على أمن البلاد بالكامل.
- 2 - العمل على الرصد الدقيق لموجات الهجرة غير القانونية والتصدي لها وفق برنامج وخطط استراتيجية.
- 3 - إعادة النظر في الحالة الراهن للمكون الديموغرافي في المناطق الجنوبية والعمل على توطین المشروعات فيها.
- 4 - إعداد دراسات مكثفة فيما يتعلق بالمكون الديموغرافي لمحاولة رصد مواطن الخل وإصلاحه
- 5 - رصد الحالات التي ظهرت بين الشباب الليبي فيما يخص الهجرة غير القانونية والتهرب وتجارة البشر ومحاولة الإصلاح.
- 6 - ليبيا تعاني من انخفاض في النمو السكاني ولذا يجب التشجيع دائماً على الزواج والإنجاب ورفع معدلات الخصوبة، وتوفير متطلبات ذلك من قبل مؤسسات لدولة الرسمية.

قائمة المراجع:

- 1 - التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا، مجلس التطوير الاقتصادي، 2010م.
- 2 - صايش عبدالملك، التعاون الأورو مغاربي، في مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة باجي مختار عنابة، 2006 م - 2007م.
- 3- كاظم نجيب، الهجرة الخارجية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، 2000م.
- 4 - السهيل، ساره، الهجرة والتهجير وباسم الدين، شبكة رووداو الإعلامية، كردستان، العراق 25، ايلول، 2016م.
- 5 - عثمان حسن محمد نور ياسر عوض كريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، إصدارات جامعة - نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2008م.
- 6 - السراني، عبد الله سعود، العلاقة بين الهجرة غر الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض السعودية، 2010م.
- 7 - التميمي، محمد رضا ، الهجرة غير للقانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق (الدولية)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع يناير 2011 م، الجزائر، 2011م.
- 8 - على عبد الرازق جليبي، علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1984م.

- 9 - منصور الراوى، سكان الوطن العربي، دراسة تحليله في المشكلات الديموغرافية، بيت الحكمة، بغداد 2002م.
- 10 - السكان والاقتصاد، مقالة بحثية " التحول الديموغرافي والأمن الديموغرافي في دول ما بعد الاتحاد السوفيتي، الاكسندر سيدرو بنكو، المركز الأوروبي لسياسات وأبحاث الرعاية الاجتماعية، فيينا النمسا 2014م.
- 12 - الكويت، البشي، الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مجلة السياسات والاستراتيجيات 2012م.
- 13 - المصراتي ، عبدالله أحمد، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي :دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفوده بنغازي المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب الرياض 2014م.
- 14-مبروك، المهدي، الهجرة والمتاجرة بالبشر والعبودية في بلداننا، العربي الجديد، مصر 2017م.
- 15 - الأمين الكلاعي: الهجرة بين ضفتي المتوسط وإشكالية الحوار، مجلة دراسات دولية، تونس، العدد 101، 2006م.
- 16 - هيثم عبد العظيم، ثقافة ومجتمع، موقع صوت ألمانيا على الانترنت.
- 17 - الهادي سالم محمد عمر، الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا إلى إيطاليا (الأسباب النتائج-المعالجات،) رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الدراسات الإقليمية، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا 2008م.
- 18 - برونسون ماكنيلي: الاتجار بالبشر، الوجه القبيح للهجرة العالمية، مجلة شؤون خليجية، العدد 36 يوليو 2006
- 19 - محمد امحمد ابويد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017) رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم والآداب، جامعة الشرق الاوسط.
- 20) مصفوفة تتبع النزوح، تقرير عن الهجرة في ليبيا، الجولة الخامسة والعشرون، مارس 2019م
- المواقع الإلكترونية

[cqvip.com/qikan/Detail.aspx?gch=80164X&years=2012&num=0\(1](http://cqvip.com/qikan/Detail.aspx?gch=80164X&years=2012&num=0(1)

[www.independentarabia.com/node\(2](http://www.independentarabia.com/node(2)

/meu.edu.jo/libraryTheses/5ca84f96db2a6(3

www.elwatandz.com/watanarab/12338(4

(5 www.thoughtco.com

(6WWW. aawsat.com/home/article/4262931